

كيف نبقي عربياً، كيف نبقي بشراً؟

أوفي م ————— واجهة الع ————— ولة

. أسعد أبو خليل *

مَنْ أَنْتَ، مَا أَنْتَ، حَتَّى تَحْكُمَ الْبَشَرَ
كَأَنَّ فِي قَبْضَتَيْكَ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ؟
هل أنت نور السماء؟ أم أنت خالقها
تُسَيِّرُ الْفَلَكَ وَالِدُّوَارَ وَالْقَدْرَ؟
ميخائيل نعيمة (سبعون)

١ - ملاحظات في المنهج والتعريف

إذا كان شبح الشيوعية قد أرعدَ فرائضَ الحكومات الأوروبية في القرن التاسع عشر، كما أعلن البيان الشيوعي في مقدمته الشهيرة، فإنَّ العولة تشكّل بصورة متزايدة تهديداً للتنظيمات السياسية العالمية وللتكافل البشري. غير أنَّ العولة، وإنْ كَثُرَ الحديثُ عنها في الغرب وفي الشرق، لا تحظى عملياً ونظرياً بالاهتمام الذي تستحقّه في عالمنا العربي: فلبعضنا كئُمانزال غير واعين (أو واعين) لمخاطر عولة لم تتضح معالمها في أذهاننا بعد؛ كما أنَّ تركيزنا على حياتنا المعيشية وعلى مجرى مهبّات الثقافة الشعبية (وهي أيضاً معلومة) قد يقلصُّ هو أيضاً من تقديرنا لأهمية العولة عملياً ومن مضاعفاتها السياسية والاقتصادية الجمّة. والعنوان المطروح يشدّد على الخطر المضاعف الذي تشكّله العولة. فالعولة

تهديد للبشرية جمعاء من حيث قدرة الحكومات الغربية والشركات المتعددة الجنسية (والكثير منها أضخمُ اقتصادياً من حجم اقتصادنا الوطني) على تعريض حياة الإنسان اليومية لمخاطر بيئية واقتصادية وسيادية وأمنية هائلة. ذلك أنَّ سياسات الحكومة الأميركية البيئية مثلاً، وخصوصاً أخيراً في تجاهلها المتعمد لاتفاقيّة «كيوتو» العالمية، تسمّح لأقلية بالتفريط في صحّة البشرية عبر الاستمرار في تلويث الهواء. والعولة اقتصادياً تزيد من حدة التفاوت الطبقي على المستوى العالمي، وداخل كلِّ دولة على حدة. والعولة قادرة أكثر من أيّة قوّة أخرى - بما فيها القوّة العسكرية - على خرق الحدود والتفريط في السيادة. وهي، في ثناياها وتضاعفاتها وأبعادها، تشكّل تهديداً لسلامة الأمن البشري، ولكنّ التهديد الذي تشكّله للشعوب الفقيرة أكبرُ من التهديد الذي تشكّله لشعوب المجتمعات الغربية التي تستفيد من أفضلية الامتيازات من جرّاء التوزيع غير العادل للسلطات السياسية والاقتصادية عالمياً.

أمّا نحن العرب فلدينا تهديد مضاعف. فالتشكيلات السياسية والاقتصادية

المعلومة تهددنا بحدّة مميّزة (واستثنائية بعض الشيء) لأنّ شعوبنا (لا أنظمتنا) تقف حجر عثرة أمام المشاريع الأميركية، ولأنّ العولة ودعائمها تفترض (لا بل تصرّ على) اندماج إسرائيل في منطقتنا. ولما كانت الهوية القومية العربية (وهي مانزال حية بالرغم من كثرة الناعين والناعيات في جرائد الغرب وعلى صفحات جريدة الحياة) معادية في تجلياتها لمصالح الغرب السياسية والاقتصادية، فإنّ العرب معرّضون (ومعرّضات) في هويّتهم أكثر من غيرهم. أمّا العولة، مفهوماً ومصطلحاً، فهي مثار للجدل. إنها ليست، بوصفها إشارة إلى الاندماج الاقتصادي بين الدول على نطاق عالمي، ظاهرة جديدة؛ ذلك أنّ الاندماج الاقتصادي في أواخر القرن التاسع عشر كان في أوجه. لكنّ الظاهرة الحالية للعولة ذات مميّزات خاصة: فهي نتاج وتيرة فائقة من التطور الصناعي والتكنولوجي، وما ولدته هذه الوتيرة من اندماج اقتصادي عالمي بين الدول والكتلات الاقتصادية، مستفيدة من الثورات الهائلة في المواصلات والاتصالات. لكنّ العولة هي أكثر من عملية اقتصادية بحتة؛ فهناك الجانب السياسي أيضاً الذي يسير قُدماً

♦ - كاتب لبناني. أستاذ العلوم السياسية في جامعة ولاية كاليفورنيا - ستاناسلاس، وباحث في مركز دراسات الشرق الأوسط في جامعة كاليفورنيا في بيركلي. وهو يشكر رئيس المركز المذكور نزار الصياد لدعم بحثه. كما يشكر الصديق رئيس التحرير الذي اقترح عليه تحويل محاضراته في بيروت في حزيران ٢٠٠١ إلى مقالة.

يمكن النظر إلى العولمة بوصفها محاولة من قبل الولايات المتحدة لفرض إرادتها عبر وسائل الاتصال وعبر وسائل الحرب الحديثة

تحت رعاية الدولة «الفائقة القوة والسلطة»، حسب تعبير وزير الخارجية الفرنسي، المستكرة للعظمة، أو الدولة الإمبراطورية (حسبما ينظر مؤلفا الكتاب الهام Empire لمايكل هارت والسجين الشيوعي الإيطالي أنطونيو نجرى).

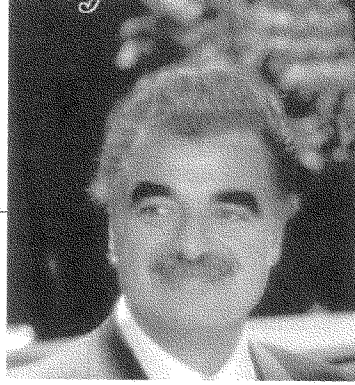
في الحديث عن العولمة نحتاج إلى تفكيك التعريفات الواردة، كما نحتاج إلى عدم الخلط بين تعريف المروجين وتعريف المعارضة. ذلك أن العولمة لمريديها ومروجيها ما هي إلا حتمية تاريخية تتسم بصلاية حتمية ماركس وأنجلز التاريخية في البيان الشيوعي. إنها، وفقاً لتوماس فريدمان مثلاً في كتابه الليكسوس وشجرة الزيتون، وصف لمسيرة التطور الاقتصادي التي تتسم بالتقدم ويتوفير الازدهار لمن يتفياً بظلمها. وهي أيضاً نتيجة لقطف ثمار نهاية الحرب الباردة وظهور مجتمع دولي أكثر عدلاً وإنصافاً. وتكنولوجيا العولمة تعود على من يلحقها بالخير، وعلى من يعارضها بالشر؛ والويل - حسبما يحذر فريدمان - لمن يقف (أو تقف) في وجه العولمة لأنها حتمية في التطور التاريخي للتقدم البشري.

لكن هناك مزلق وعرة في هذا التعريف. فهو ينفى عن العولمة مشروعها الإيديولوجي، باستثناء ما يحكى عن نشر الديمقراطية وحقوق الإنسان في العالم أجمع، وكأن لا وجود في هذا النشر البتة للإيديولوجيا! فالعولمة بالنسبة إلى

الحكومة الأميركية هي موضوعياً «الاندماج الاقتصادي والتجاري والثقافي على الصعيد العالمي نتيجة لثورة التكنولوجيا والاتصالات والمواصلات». وهي أيضاً التجارة الحرّة ومنافعها الجمّة. ووفق هذا التعريف فإن دور الولايات المتحدة بريء، لا بل هو مساعد للإنسانية.

أمّا التعريفات المضادة (من خلال كتاب Empire أو كتاب نوم تشومسكي الريح فوق البشر أو كتاب بيير بورديو Con-tre-feux) فهي تنظر إلى العولمة كإطار لمشروع اقتصادي - سياسي عالمي شامل يهدف إلى توطيد سيطرة الشركات المتعددة الجنسية والمصالح الاقتصادية والسياسية للدول الغربية على حساب الأطراف. وفي هذا الصدد يمكن النظر إلى العولمة بوصفها محاولة من قبل الولايات المتحدة لفرض إرادتها اقتصادياً وسياسياً وثقافياً عبر وسائل الاتصال والتواصل، وعبر وسائل الحرب الحديثة: فالتجارة عولمة مثلما أن الحرب عولمة أيضاً. ويمكن فهم العولمة كثورة تجديد في جسم الرأسمالية العالمية، ويمكن التعاطي معها تحليلياً عبر نظرية التبعية في الستينيات والسبعينيات. وقد أثبتت نظرية التبعية (وهناك كتاب جد مفيد عن الموضوع بالعربية لأستاذ السياسة في جامعة العين في دولة الإمارات العربية المتحدة عبد الخالق عبد الله) بُعد نظرها، من حيث إصرارها على

تحليل الواقع السياسي والاقتصادي على نطاق عالمي واسع، ومن حيث عزوها إرادة البنك الدولي ومنظمة النقد الدولي إلى رغبة دول الغرب في زيادة روابط التبعية بين هذه الدول ودول العالم الثالث من خلال تأسيس إفقار هذه الدول وإدامته؛ وذلك يكون عبر ربط هذه الأخيرة بمشاريع وديون لا تعود على الشعوب الفقيرة بالخير بل تمنع عنها القدرة على الاستقلال الاقتصادي والسياسي. والتبعية عالمياً تعتمد على رفض محاولة إعادة توزيع الدخل، وعلى رفض رفض التفاوت الاقتصادي الهائل بين الشمال والجنوب. وقد تغطى الخلافات الأميركية - الأوروبية العارضة عالمياً الرأسمالية ووحداً مشروعها، خصوصاً إزاء دول الجنوب الفقيرة. لكن العولمة ليست مؤامرة لأن أهدافها معلنة، وإن كانت غاياتها مسترة بشعارات برّاقة أحياناً وبخطب مجسوة تحدثت بإسهاب عن ضرورة نشر الديمقراطية وحقوق الإنسان... علماً أن هذه «الضرورة» لا تعم كل الدول بل تقتصر على تلك التي تجرؤ على معارضة مصالح الولايات المتحدة: ولهذا فإن خروقات حقوق الإنسان في بعض الدول العربية المناصرة للولايات المتحدة لا تحظى باهتمام خبراء (وخبيرات) حقوق الإنسان في أروقة وزارة الخارجية الأميركية، بينما تركز الصحافة والحكومة في الولايات المتحدة على «ضربة كف» إذا ما حدثت في شارع ما في هاغانا في كوبا!



لبنان يسير راضحاً، لا بل متحمساً في شخص رئيس حكومته، في مسيرة العولة والتجارة الحرة

٢ - تحديّ العولة الاقتصاديّ

تشكّل التجارة الحرة، أو ما يسمّى بذلك، صلبّ العولة حالياً. وبيولوجيَّة نُشرِ التجارة الحرة تنتشر بسرعة البرق؛ وها هو لبنان - ذلك البلد الصغير الذي يعظّم دعاءة قوميّته الانعزاليّة من شأنه - يسير خانعاً راضحاً، لا بل متحمساً في شخص رئيس حكومته، في مسيرة العولة والتجارة الحرة. غير أنّ التجارة ليست حرةً، وهي تستحيل أن تكون حرةً في ظل التفاوت الهائل بين دول العالم في الموارد والقدرات والجيوش. بل إنّ آدم سميث نفسه، منظر الرأسماليّة المحضة في كتابه **ثروة الأمم**، لم يتوقّع أن تتحوّل السوق الرأسماليّة إلى ما هي عليه اليوم من إجحاف وظلم: فقد افتراض مفهوم سميث لاقتصاد السوق وجود مساواة بين البائع والشاري (أو البائعة والشارية)، كما أنّه خشي من تكبير حجم أيّ منهما إلى درجة يستطيع فيها الواحد منهما التأثير في سعر السوق. وفرضيّة سميث تضمّنت اعتقاداً بفضلان مطلية رأس المال بحيث يكون الاستثمار معيّراً (إلى درجة ما) عن مطالب وأهواء المحلّة أو المدينة. ولكنّ أين سوق سميث اليوم من أموال رفيق الحريري، على سبيل المثال، تُعبّر البحار والمحيطات من غير اكتراث بمصالح السكّان في لبنان أو في غيره من الدول في ضوء هاجس الريح والطمع والجشع؟!

ويتساءل المرء اليوم عن مدى حريّة التجارة في وقتٍ أضعف فيه البائع من قدرة الشاري: فلا تساوي اليوم بين البائع والشاري، أو بين بائع وبائع، أو بين دولة ودولة، أو بين شركة متعددة الجنسيّة. ذلك أنّ التجارة الحرة مستحيلّة - كما ذكرنا - في وجود التفاوت الهائل في الثروات بين الفقراء والأغنياء في العالم؛ بين الذين يعيشون على أقلّ من دولارين في اليوم (وهم يشكّلون نصف البشرية) وبين مصالح رأس المال العالميّة. إنّ التجارة الحرة تعبيرٌ غير مهذب أو مصقولٍ عن حريّة وجشع الولايات المتحدة في ملء أسواقنا - لا بل في إغراق أسواقنا - ببضائعها وثقافتها وبيولوجيّتها المعلبة التي تباع مثلما تباع ألعاب الفيديو.

وفي حريّة انتقال رأس المال اختراقٌ لسيادات الدول الضعيفة، وإحكامٌ للسيطرة الأميركيّة (والأوروبيّة) على اقتصادات وسياسات وحكومات الدول النامية. والويل لمن يعارض؛ ومثال العراق مازال حياً في أذهان من لم يتوقّف عن عدّ الضحايا في ذلك البلد.

والتجارة الحرة ليست نتاج فكرة مُطلقة كما تزعم الولايات المتحدة. ولا تخجل حكومة «التجارة الحرة» في واشنطن من مخالفة أحكام التجارة الحرة إذا ما اقتضت ذلك مصالح السياسة والاقتصاد في هذا البلد: فعندما انخفضت أسعار

صناعة الفولاذ الأميركيّ في السنوات الأخيرة نتيجة لاستيراد فولاذ رخيص من البرازيل وروسيا، تداعت النقابات والأحزاب لفرض إجراءات جمركيّة وماليّة لدعم صناعة الفولاذ الأميركيّ حتى لو خالفت هذه الإجراءات أحكام التجارة الحرة. أمّا نحن، في عهد الحريري والسنيرة، فنطبّق أحكام التجارة الحرة حتى لو أضرّت بمصالح الاقتصاد الوطنيّ. ويفتّش المرء اليوم في أسواق بيروت عن منتجات صناعيّة لبنانيّة: فإذا بالصناعة التقليديّة، مثل الشوكولا، قد باتت هي نفسها شبه مفقودة أمام فيضان الاستيراد.

وتقف منظمة التجارة العالميّة رأس حربة في حرب العولة. والعولة حربٌ وسلّمٌ: حربٌ لمن عارض، وسلّمٌ لمن رضخ. ولبنان رضخ بامتياز، لكنّه لم ينج من حرب إسرائيل عليه ومن حرب اقتصاد الغرب ضده. وإنّ يخرط لبنان ويحماس في إطار منظمة التجارة العالميّة (ودخوله الرسمي إليها سيتمّ في غضون سنوات قليلة)، ترفض الحكومة والإعلام الدخول في جدل ديموقراطيّ مشروع حول مضاعفات ذلك الانخراط. والحق أنّ منظمة التجارة العالميّة اليوم أهم بكثير من الأمم المتحدة التي كرستها الولايات المتحدة بالاشتراك مع «كوفي أنان» أداة طيعة في يد الحكومة الأميركيّة؛ وما إخراج بطرس غالي (وهو بعيدٌ عن الراديكاليّة) إلّا لمجرد معارضته

منظمة التجارة قادرة على منع المقاطعة العربية الشاملة لإسرائيل ومعاقبة المقاطعين

بحقوق العمال والعمالات أو الأطفال؟
طبعاً، أولوية التجارة «الحرّة» تُرفض
المعايير الإنسانيّة لأنها تعرّض الربح
للخسارة أو للمحاربة «غير المشروعة».

وهناك مسألة حرب الموز بين الولايات
المتحدة وبريطانيا. فالحكومة البريطانيّة
كانت قد انتهجت سياسة دعم استيراد
الموز من مستعمرات سابقة لأنها تعود
على مزارعيها الفقراء (ومزارعاتها
الفقيرات) بالفائدة (وهي بسيطة نسبياً).
وكان أن قامت قيامة شركتي الموز
الأميريكيّتين «نشيكيّتا» و«دول»
وتدعم الشركتان مرشحي الحزبين في
أميركا ضامنتين لهم دعماً سياسياً
دائماً. واختارت الولايات المتحدة أن تُحكّم
لجنة خاصة لمنظمة التجارة العالميّة، وقد
حكمت هذه اللجنة - من دون أيّ مفاجأة
- لصالح الولايات المتحدة، الأمر الذي
ألحق وسيّلحق الضرر بمصالح فقراء
المزارعين في مستعمرات بريطانيّة سابقة.

والعولة لها مصطلحاتها ولها هواجسها،
ومنها قوانين حماية الملكية الفكرية، وهي
في الظاهر مسألة منطقيّة، لكنها تُلحق
الضرر بمصالح الدول الفقيرة. وحماية
الملكيّة الفكرية هي تعبير مرئيف، لأنّ
الشركات المتعدّدة الجنسيّة قادرة اليوم
على شراء حقّ الملكيّة بسعر بخس جداً من
مخترع أو مفكر في الهند أو الصين مثلاً،
ثم تستفيد الشركات المذكورة من فرض
قوانين حماية الملكية. وقد طبّق هذا القانون

اقتحام مكتبه. هذه هي العولة، وهذه هي
البداية: صرفُ الموظّفين والموظّفات يُعدّ
جراً ما بعدها جراً.

ومنظمة التجارة العالميّة سياسيّة في
تسويق أولويّة حريّة التجارة. فنحن مثلاً
ملزّمون (وملزّمات) كأعضاء بقبول شروط
الانضمام، التي تعطي للمنظمة حقّ قبول
أو رفض قسوانينا الداخليّة. ولبنان
سيُضطرّ إلى تعديل أو إلغاء عشرات
القوانين، وإلى تعديل وإلغاء بضع مئات
من المراسيم. كذلك مسألة مقاطعة
إسرائيل، وهذه المقاطعة باتت بائدة مع
الأسف إثر الانخراط العربيّ الضعيف
في مسيرة مدريد - أوسلو وما لحقها من
ويلات. لكنّ إذا قرّر العرب مجدداً إحياء
المقاطعة الشاملة لإسرائيل، فإنّ في هذه
المقاطعة مخالفةً لحريّة التجارة؛ ومنظمة
التجارة قادرة على منعها وعلى معاقبة
من يودّ احترامها. طبعاً، ما ينطبق على
الأسياذ لا ينطبق على الجوّاري (ونحن
الجوّاري هنا). فالولايات المتحدة تُسخر
من مقاطعة العرب لإسرائيل، وترى فيها
مخلفاتٍ عقيمة من الماضي، في الوقت
الذي تعاني فيه أكثر من ٧٠ دولة في
العالم عقوباتٍ اقتصاديّة أميركيّة فرّضت
عليها لأسباب سياسيّة أو اقتصاديّة.

وأولويّة حريّة التجارة تُنفّض القوانين
الداخليّة التي تُهدف إلى حماية البيئة أو
حقوق الإنسان. فمادام لو قرّرنا مثلاً
مقاطعة سلع أنتجت في شروط مجحفة

التفاصيل. (يذكر الأخير في مذكراته مدى
امتعاض وزيرة خارجيّة أميركا مادلين
أولبرايت حين أعلّمها عند فوزه بالأمانة
العامّة بأنّه قد يُضطرّ أحياناً إلى نقدٍ
لطيف لسياسة أميركا).

ومنظمة التجارة العالميّة (مثلها مثل منظمة
النقد الدوليّ والبنك الدولي) لا تُخضع
لليدموقراطيّة. والقرارات اللزّمة تُتخذ في
السّر، وبناءً على توصيات خبراء
(وخبيرات) ليسوا من بنغلادش طبعاً.
وتؤدّي أولويّة حريّة التجارة (وهي صلبُ
عمل المنظمة ومبدأها)، وقد أدت بالفعل،
إلى تهميش الحقوق العماليّة والهموم
البيئيّة وحقوق الإنسان. والحركة النقابيّة
العماليّة ضحيّة أساسيّة من ضحايا
منظمة التجارة العالميّة، لأنّ حريّة انتقال
رأس المال والمصانع تشكّل تهديداً مباشراً
لمن تسوّل له نفسه (أو تسوّل لها نفسها)
تشكيل حركة نقابيّة. وقد تدنّت الحركة
النقابيّة (من مجمل الحركة العماليّة) في
كل الدول الصناعيّة، بما فيها فرنسا،
حيث لا تزيد نسبة الحركة النقابيّة
العماليّة عن ١٥٪ من العمالة الفرنسيّة.
وقد نجحت الحكومات اللبنانيّة في العقد
الماضي، بالاشتراك مع المصالح
الاقتصاديّة الكبيرة و«الشقيقة»، في قسّم
ظهر الحركة النقابيّة. وفي لبنان يخرّج
رئيس مجلس إدارة «طيران الشرق
الأوسط» مبتسماً ابتساماً الظفر لأنّه نجح
في منع العمال (والعاملات) المسرّحين من



بيل غابريس (يسارًا)، وشركته (يمينًا)



القرصنة مشروعة ويجب أن تستمرّ سلاحًا للدول الفقيرة في وجه الشركات المتعدّدة الجنسيّة

ولجبران خليل جبران مقالة في هذا الصدد بعنوان «الاستقلال والطرايش». وارتهان سيادة لبنان بسبب الديونيّة يتنقّص من استقلال وإرادة شعب لبنان لأجيال لاحقة، لكنّ هذا لا يزعج مدعي (ومدعيات) الحرص على سيادة لبنان (وهي تاريخياً لم تكن موجودة أصلاً).

وعولة دول العالم النامي فرّضت ما سُمّي بإجراءات «إعادة التكيّف البنيوي»- struc-tural readjustment. وهذه تؤدّي دوماً إلى خفض الإنفاق الحكومي، أي خفض الإنفاق العام على المصالح والخدمات العامّة التي يستفيد منها الفقراء وذوو الدخل المحدود. وفي كلّ دول «إعادة التكيّف البنيوي» اشترطت البنوك والمنظّمات المانحة خفض الإنفاق على الصحة والتعليم. وقد أُجبرت منظمة النقد الدوليّ حكومة البرازيل مؤخّراً على إعادة النظر في قرارها إنفاق المليارات لمحاربة الفقر؛ فمحاربة الفقر تبعاً لمنظمة النقد من الترهات.

وقد طمأن الحريري في خطابه أمام المجلس النيابي في جلسة مناقشة الميزانية في شهر حزيران (يونيو) ٢٠٠١ الدول المانحة (المانحة وعوداً وتهديدات!) بأنّ حكومته ماضية في سياسة خفض الإنفاق، وأنّ ٤٣٪ من الميزانيّة يذهب لخدمة الدين العام، و٢٠٪ يذهب إلى الأمن (ناموا وأبواب بيوتكم مفتوحة» كما بشرّ سليمان فرنجية الجدّ الشعب اللبناني إثر انتخابه رئيساً في سنة

وإذا كانت العولة في جوانبها تتضمّن فرض مصالِح وأولويّات غريبة عن ثقافة بلدٍ ما أو مصلحته، فإنّ المصلحة الوطنيّة لهذا البلد تتطلّب رفض المصالح والأولويّات تلك حتى لو تمّ تعليلها أخلاقياً، على طريقة أحمد شوقي: «وإنما الأمم الأخلاق ما بقيت

فإن هُم ذهب أخلاقهم ذهبوا».

أي أخلاق؟ أخلاقنا أم أخلاقهم؟

وللعولة أجهزة وإدارات ومنظّمات فاعلة، من أهمّها البنك الدوليّ وصندوق النقد الدوليّ. وتتعالى في لبنان صيحات من يدعي الحرص على سيادة لبنان (وإن خفّت أو صمّنت هذه الأصوات عندما خرقت إسرائيل سيادة لبنان جهازاً وعلناً) من التدخل السوريّ في شؤون لبنان (وهو تدخل موجود). لكنّ خطر دور البنك الدوليّ ومنظمة النقد على سيادة لبنان، مع وجود دينٍ خارجي هائل، هو أكبر بكثير. فالدور السوريّ قابل عملياً للانحسار أو الازدياد، في حين أنّ دور مثل تلك المنظّمات الدوليّة المذكورة مرهون بربط لبنان بمصالح خارجيّة عنه وعن مصالِح أبنائه وبناته. لكنّ خطر السيادة في تاريخ لبنان الجديد لم يكن إلاّ ستاراً لحماية مصالِح طائفية تودّ اليوم العودة بلبنان إلى حقبة الطغيان الطائفيّ المفضوح. والسيادة الحقيقيّة يجب أن تبدأ ببناء استقلال اقتصادي (وإنّ نسبياً)؛

علينا في لبنان، وتدخلت السفارة الأميركيّة في بيروت لدعم شركة الميكروسوفت في طلبها تبني المجلس النيابي قانون حماية الملكية. وهددت الولايات المتّحدة بلد «الأرز وفينيقيا» بحصر نفوذ الاستثمارات الأجنبيّة، وهددت شركة الميكروسوفت بإقفال مكتبها الذي يحتلّ (في وسط بيروت) مساحة لا تزيد عن مساحة بعض مطاعم الفول والحمص. ورصّخ لبنان!

لكنّ القرصنة مشروعة، ويجب أن تستمرّ بوصفها سلاحاً للضعفاء في وجه الأقوياء، وسلاحاً للدول الفقيرة في وجه الشركات المتعدّدة الجنسيّة. ولماذا نقبل بتطبيق قوانين حماية الملكية، حين تؤدّي هذه القوانين إلى زيادة باهظة في أسعار السلع المحميّة، الأمر الذي يحدّ من توزيع هذه السلع التكنولوجيّة بالأثرياء، وهو ما يزيد من حدة العوز والظلم الطبقيّ؟ إذن، من المهمّ والثوريّ أن تبقى القرصنة مستمرة في بيروت وفي الصين؛ فهذا يخفّف من حدة الفروقات في الموارد بين الطبقات.

وتتدرج مسألة «مكافحة المخدرات» في الإطار نفسه. فالمخدرات واستهلاكها مشكلة غير لبنانيّة: إنّها مشكلة تصيب أكثر ما تصيب المجتمع الأميركي، وقد فرّضت علينا لضعفنا. وأدّت سياسة محاربة المخدرات إلى إفقار متعمّد لمزارعي البقاع، إرضاء لمصالح أميركيّة لا تعيننا على الإطلاق.

خصخصة الكهرباء في كاليفورنيا أدت إلى التقنين، وخصخصة القطار في لندن زادت حوادث السير، وتفاقمت هناك أزمة المياه بعد خصخصة الشركة

١٩٧٠، ٣٧٪ يذهب لـ «الباقي»؛ والباقي يرصد نسبة ما للسرقة والمنافع الخاصة طبعاً! وتقول وحدة الاستعلام في مجلة الإيكونوميست إن لبنان بات اليوم أكثر الدول النامية ضخامةً في حجم الدين العام نسبةً إلى الناتج القومي الداخلي؛ وهذه «نعمة» يعود فضلها إلى داعي دعاة العولة، رفيق الحريري نفسه، محبوب الجماهير حسب نتيجة الانتخابات الأخيرة التي رفَعته إلى مرتبة معبود الجماهير عبد الحليم حافظ.

والعولة تُنشر لواء الخصخصة التي بشّرنا وزير العولة السيد فؤاد السنيورة بأن وتيرتها ستزداد في الحكومة الحالية. لكن أيّة خصخصة كما اقترحت فقرة في البيان الوزاري نفسه، ونحن في هذا الموضوع كمثل «الذاهب إلى الحجّ والناس راجعون؟» فخصخصة مدينة لندن المحسومة أثناء حُكم تاتشر الذي لم تنته آلامه ومعاناته يُعاد فيها النظر. كما أن خصخصة شركات الكهرباء في ولاية كاليفورنيا أدت إلى أزمة الكهرباء الحالية وإلى سياسة التقنين التي تذكّر بالأمم بيروت في عزّ الحرب الأهلية. وقد ازدادت حوادث سير القطارات في لندن بعد خصخصة شركة القطار، وتفاقمت أزمة المياه بعد خصخصة شركة المياه؛ بل إن رئيس الشركة المخصّصة دعا إلى حلّ أزمة المياه عبر خفض استحماء المواطنين والمواطنات!

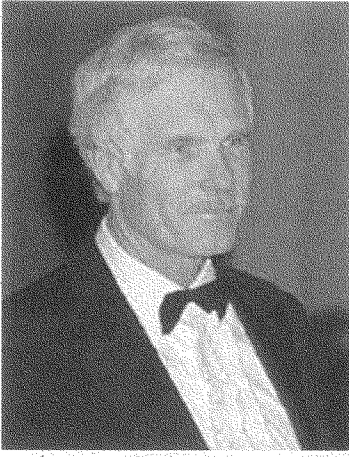
٣ - تحدّي العولة السياسي

أردتُ قصداً أن أبدأ بجانب العولة الاقتصادي لأننا في العالم العربي كما يبدو أحاديي الرؤية تحليلياً، أي أننا نولي الجانب السياسي في التحليل أهميةً قصوى على حساب جوانب أخرى. وعملية التحليل السياسي اقتصاديّة تبدو غير رائجة في زمن الاقتصاد الموضوعي، حيث أصبح اقتصاد السوق فوق التاريخ والأيديولوجيا. هذا طبعاً لا ينفي من أهمية السياسي، لكن ربط الأبعاد المختلفة لتجليات العولة ضروري إذا ما أردنا مواجهةً شاملة للعولة.

لم تتوقّف الولايات المتحدة بعد عن الاحتفال بنهاية الحرب الباردة. ومنّ يلومها على ذلك؟ فنهاية الحرب الباردة، التي كانت الولايات المتحدة أكثر الدول مسؤولةً عن تسعيرها، رفعت هذه البلاد إلى موقع القطب الواحد، أو احتكار القوة في العالم على حساب باقي الدول وعلى حساب المنظومة الدولية نفسها... وإن استعانت الحكومة الأميركية بالأمم المتحدة بين الحين والآخر حسبما تقضي الحاجة؛ ومثال العراق واحد، ومثال ضرب يوغوسلافيا حين شنت الولايات المتحدة حربها تحت غطاء حلف شمال الأطلسي مثال آخر. ولا تتورّع الولايات المتحدة عن إبراز مصالحها الخاصة (السياسية أحياناً - والسياسة هنا بالمعنى البتذل للمصطلح) فوق مصالح الشعوب الأخرى وفوق إرادات الدول وقوانينها.

وفي منطقتنا بالذات لاتزال الحكومة الأميركية (بحزبها) ملتزمة سياسةً التسفوق العسكري والتكنولوجي الإسرائيلي في مواجهة كلّ الدول العربية. ولا تلجأ الولايات المتحدة إلى الثورة في التعبير عن لائها التام لمصالح إسرائيل مثلما تملية الحكومة الإسرائيلية الساندة أيمينية كانت أم وسطاً. وفي المقابل تسوّق الولايات المتحدة دورها كطرفٍ مجايدٍ في كل النزاعات مع العرب - وكلّ الحكومات العربية هنا مقصودة: من مصر إلى سوريا ولبنان والإدارة الفلسطينية المسخ، وكلها تُقبّل رسمياً بالخدعة الأميركية. ونسمع الحكومات العربية جمعاء (الراضية منها وغير الراضية عمّا يجري) تطالب الولايات المتحدة بدور فاعل ويتدخل سريع في منطقة الشرق الأوسط. ويبدو أن العرب بحاجة إلى نلسون منديلا الذي ذكّرهم منذ شهور بأن الحكومة الأميركية هي طرف غير مقبول في حلّ النزاع في الشرق الأوسط لأنّ انحيازها إلى إسرائيل سافرٌ وغير قابل للنقاش. وهي على قول أبي الطيّب: «فيك الخصام وأنت الخصم والحكم».

وفي إصرار الدول العربية على إقحام الحكومة الأميركية في دور «الحكم» إهمالٌ لدور دول أكثر حياديةً مثل دول أوروبا وروسيا واليابان. والعولة (عبر الولايات المتحدة) تنصّب الولايات المتحدة نفسها فوق الخلافات وفوق النزاعات،



تيد تيرنر (يساراً) وشركته CNN (يميناً)



عدد قليل من الشركات العملاقة يسيطر على الإعلام، فأين حرية التعبير في أميركا؟

ثم إن «المجتمع المدني» أو التسليم بريادته، بات من المسلمات الثقافية والسياسية. والمطلب اليوم عالمي. والمجتمع المدني نظرياً مفيد، لكونه هامشاً يقف صلباً بين حيّز العائلة وحيّز الدولة (والحيّزان ضخمان وقاتلان عندنا) ونحتاج نحن قبل غيرنا إلى الحماية من سلطاتهما الأخطبوطية (وخصوصاً النساء بالنسبة إلى العائلة). وكان هيغل جاداً عندما اعتبر الشرطة عنصراً من عناصر المجتمع المدني (ومن يدري: فقد تصبح المخبرات العربية من أتباع هيغل عما قريب). لكن المجتمع المدني لا يتشكّل في فراغ، وهو غير مفهوم «المساحة العامة» التي نظّر لها الفيلسوف الألماني يورغن هابرماس، وتشكّلت عفويّاً في المجتمعات الأوروبية كنواحة للمجتمع الديمقراطي الذي نطالبُ باحتدائه والأ؛ إن المجتمع المدني في ضوء العولمة أقلُّ براءة، وأقلُّ عفويّة من مثيله التاريخي السابق. وإن دلّت محاكمة سعد الدين إبراهيم في مصر على شيء (وكلُّ محاكمات بلدنا غير عادلة بصرف النظر عن رأينا من مواقف هذا الرجل المتذبذبة والمستجدية للغرب وإسرائيل في السنوات الأخيرة) فإنّما على عمق الاهتمام السياسي والعسكريّ بأمر المجتمع المدني العربي. وكثيراً ما يجد المرء اليوم منظمات أو جمعيات صغيرة أو قرى ما في لبنان تَعتمد في تمويلها على مؤسسة فورد أو

الولايات المتحدة لا يحضّان على تغطية صحافيّة مقبولة في العالم العربيّ. فنحن لانزال نَحكم على ديموقراطية الغرب من خلال كُتُب جون لوك وألكسس دوتوكفيل وقولتير، لا من خلال الممارسة اليومية. فأين الديموقراطية في حرمان خُمس سكّان الولايات المتحدة التأمين الصحيّ؟ وأينها في نسبة فقر تفوق نسبة الفقر في بعض الدول النامية؟

أمّا عن «نعمة» حرية التعبير في الولايات المتحدة فإنّ عدداً قليلاً من الشركات العملاقة الآن يسيطر على وسائط الإعلام؛ وثمة سلاسل من الشركات تملك فروع جرائد وشبكات إعلام في مدن صغيرة، على طريقة تفريع المطاعم والشركات.

وها هي حرية التعبير في بلد مثل لبنان لا تطول معظم الناس: وهي حرية الحريري أن يزعل من رئيس الجمهورية، أو العكس. أفي هذا حلٌّ لأزمات مجتمعنا المستعصية؟ ولمّ الإلحاح على الديموقراطية مفتاحاً سحريّاً أو طلسمًا لحلّ المشاكل والألغاز؟ بل إن الذين أخضعوا التراث ومسلّماته للشك والنقد الصحيّين (مثل أدونيس وصادق جلال العظم) يُلْهجون اليوم بمدح الديموقراطية ومنافعيها. فلمّ الإلحاح على الديموقراطية (وهي مفيدة لنا، نحن المثقفين والمثقفات والكتّاب والكاتبات) حين لا يكون هناك ما هو أكثر إلحاحاً من حلّ مشاكل العوز والفقر والقمع الطبقيّ؟

لأنّها في نظرها انتصرت في الحرب الباردة (التي كانت ساخنة عندنا).

والعولمة السياسية تسوّق الديموقراطية الغربية، وبحماس. ولا يمرّ تصريح أو بيان في الخطاب السياسي الغربي لا يحتوي على عبارات الإيمان شبه الدينيّ بالديموقراطية. فلماذا؟ ولمّ لا يخضع مفهوم الديموقراطية مثل غيره من المفاهيم للنقد بل وللرفض؟ لماذا نسلم، وبالمطلق، بصوابية النظام الديموقراطيّ؟ طبعاً، لنظريّة الديموقراطية بريق لا يلبث أن يزول عند الممارسة: وواقع التجربة الديموقراطية في دول أوروبا الشرقية لا يبشّر بالخير، وأكثرية من تمّ استطلاعهم (واستطلاعهم) في روسيا وأوكرانيا يعتقدون (أو يعتقدون) أنّ العهد البريجينيقي كان عهداً نهيباً بالنسبة إليهم (واليهن). وليس هذا الكلام دعوة إلى إنقاذ خالد بكداش أو جورج حاوي أو غيرهم (أو غيرهم) من السنالينيين (أو السنالينيات) العرب من سبات عميق. ونقد (بل ونقض) الديموقراطية الغربية لا يُمثّل مطالباً بتطويل أعمار الطغاة العرب أو أبنائهم النجباء (البنات مستثنيات من التمثيل السياسيّ وفنّ نعمة الخلافة السياسية عندنا!) أو نماذج الأنظمة العربية (و«ولا أستثنى أحداً»، كما قال الشاعر مظفر النواب مرّة). لكنّ فضائل ديموقراطية الغرب مُبالَغ فيها، والتفاوت الطبقيّ وحدة الجور السياسيّ في

لقد جعلت العقلانية جهازَ القتل والضرب أكثر فعالية، والكومبيوتر دخل العالم العربي في الستينيات عبر أجهزة القمع

تَحْفَى على أحد). لكنَّ عبادة «العقلانية» قد تجرَّ الولايات، كما فعل بول بوت في تسويغ دولته و«رعايتها» للأطفال في كمبوديا.

إنَّ نقد العقلانية مشروع ضروري فلسفيًا وسياسيًا، وكانت مدرسة فرانكفورت الفلسفية قد بدأت بعد الحرب العالمية الثانية. ووفق تحليل «أدورنو» و«هوركهايمر» من المدرسة المذكورة، فإنَّ تجربة النازية الوحشية ما هي إلاَّ انتصارٌ للعقلانية من حيث استخدام العلم والتكنولوجيا لعقلنة القمع والطغيان ولزيادة فعالية ومشروعية سلطة الدولة. لقد جعلت العقلانية جهازَ القتل والضرب أكثرَ فعاليةً، ومن غير المستغرب أنَّ أجهزة الكومبيوتر قد دخلت العالم العربيَّ أولَ ما دخلت في الستينيات عبر أجهزة القمع (وزارة الدفاع اللبنانية مثلاً). وإذا كانت العقلانية تُصرَّ على قبول دولة إسرائيل بيننا، فعلينا باللاعقلانية، مهما أخرج هذا الموقفُ العقيفَ الأخضر الذي خُون في الماضي كلَّ مَنْ عارضه، واليوم يُعتبر مَنْ خالفه مصابًا بعقله. وخلصته أنَّ العقلانية سلاح قد يُستعمل ضدنا في عصر الترويع الإيديولوجي والفكري.

وعولة السيطرة تُعتمد بنويًا على العقلانية والتكنولوجيا، وخصوصًا في أجهزة المخابرات الأميركية، مثل وكالة الأمن القومي التي تتلقَّى معظم ميزانية المخابرات (نحو ٢٠ مليار دولار بينما تتلقَّى الوكالة

وهذه الظاهرة ليست محاولةً لإنقاذ اليسار بل هي تجربة لنقل ما تبقى من اليسار إلى خانة اليمين المعتدل (هذا إذا كان اليمين معتدلاً قط). وتنتج هذه الظاهرة في إقصاء اليسار والنقابات عن حزب الليبرالية أو اليسار الوسطي التقليدي.

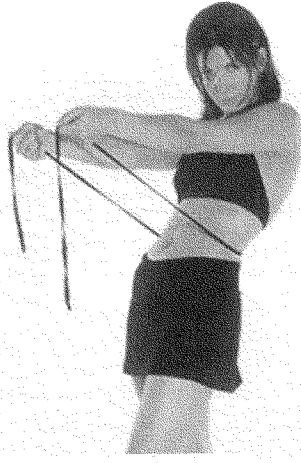
وهناك ظاهرة جديدة في حياتنا السياسية العربية، وهي أنَّ ثمة سياساتٍ وتجاربٍ تسوق لنا عربيًّا تحت عنوان «العقلانية». والعقلانية حجة للنومحافظة العربية؛ وهي التي تملأ صفحات جريدة الحياة صحفًا، وهلكت لشمعون بيريز قبل وبعد مجزرة قانا، التي أرادها المذكور جزءًا من حملة انتخابية باع بالفشل على أيِّ حال.

ومعالم «العقلانية» السياسية الغربية واضحة. فهي تُعتبر نهاية الحرب الباردة فرصةً لدفن اليسار (كلَّ اليسار - الستاليني وغير الستاليني). وتُعتبر أيضًا كلُّ رفض مبنيٍّ قادم من طرف الضعفاء والدول النامية نوعًا من الغباء والسذاجة والإصرار على الفشل والسقوط. والماركسي اللاتيني السابق العقيف الأخضر يروج للسلام مع دولة إسرائيل في جريدة الحياة تحت عنوان العقلانية والمنطق، لأنه يعلم أنَّ ليس ثمة معارضٍ (أو معارضةً) للعقلانية والمنطق. وأمين الريحاني كان يفاضل بين الشرق والغرب، واصفًا الغرب بالعقل والشرق بالعاطفة (وفي هذه المفاضلة ترسبات استشراقية لا

مؤسسة غربية أخرى. ولا يعني هذا رفضًا عمديًا للتمويل، لكنَّ التمويل الخارجي يؤثر في برامج العمل وفي سلَّم الأولويات. ولهذا يُكثر استعمال «المجتمع المدني»، ويكثر الحديث عن «جرائم الشرف» - وهي مشكلة موجودة في الغرب وإنَّ جهلوا أو جهلن ذلك - لأنَّ مثل هذا العنوان يسرُّ المولِّين والممولات. وكيف يُمكن أن لا تتأثر برامج عمل هيئات المجتمع المدني بمصادر التمويل حين تُعكس مؤسسات التمويل الغربية معايير ومقاييس واهتمامات لا تعبَّر بالضرورة عن ثقافة وهموم وشجون مجتمعنا نحن؟

أكثر من هذا، فإنَّ هيئات المجتمع المدني في لبنان (خصوصًا في مجلة حريات مثلاً) تتعامل مع الديموقراطية وكأنَّ هناك نموذجًا واحدًا للديموقراطية يتمثل في النظام الأميركي، مع أنَّ الطبيعة الرأسمالية في البلاد أكثر شراسة وأقل رحمةً من غيرها من التجارب الديموقراطية المماثلة في الغرب. فلماذا تتمثل بتجربة أميركا وهي الأقل نجاحًا في إغارة مسألة الجور والقهْر والفقْر آيةً أهميَّة، خصوصًا وأنَّ الولايات المتحدة (مثل الشرق الأوسط) تعاني أسوأ نسبة من التفاوت الطبقي في العالم؟

وتروجَّ العولة في خطها الليبرالي ما يسمَّى بالإنكليزية «الخط الثالث» (وهو عنوان كتاب لانتوني غيدنز - منظر توني بلير في لندن)، وتسمَّى بالألمانية «الوسط الجديد».



الويل للمرأة التي لا تُسجَم مع آخر صيحات الجمال الغربيّ! ساندرّا بولاك (يميناً)، وحبوب ضد القابلية (يساراً)

بالبداية المفرطة لكنهم ممنوعون أو ممنوعات من الظهور في وسائل الثقافة الشعبية). وتعمل شرائط الـ «فيديو كليب» على ترويج معايير جماليةً أحاديةً تستبعد وجود معايير أخرى عربيةً تُعلي من شأن السُمنة بوصفها دليلاً على حياة الرفاهية والدعة.

إنّ محاربة العولة الثقافية لا تساوي الدعوة إلى الانغلاق الثقافي، على نسق العودة إلى كلّ ما هو إسلامي (من طبخ وزيّ، إلخ). بل إنّ هناك جوانب اقتصاديةً وصحيةً لفرض ثقافة معولة تخلو من قيم جمالية وأخلاقية، وخصوصاً أنّ تسويق المرأة في ثقافة العولة لا يختلف عن تسويق المرأة في الإنتاج الخلاعي الغربي، أو في تسليع المرأة محجبةً أو مكشوفةً عند الأصوليين الشرقيين والغربيين.

وثقافة العولة تطمس هويات ثقافيةً مثل الهوية العربية والإسلامية. والأخيرة تكاد تُعدم في برامج التلفزيونات اللبنانية الناجحة مثل برامج تلفزيون المستقبل وتلفزيون LBC، حيث تسود تضاريس ثقافة هجينة لم تتوضّع معالمها لفجاعتها وسوقيتها. وفي بلدٍ مثل لبنان عمدت النخب السياسية والدينية والطائفية المهيمنة إلى فرض نوع من الاعتزاب الثقافي عليه (راجع كتاب جهاد فاضل عن الثقافة اللبنانية)، حتى لا ترتبط عراه بثقافة العرب والإسلام، أي ببعديه الطبيعي والمنطقي. ولبنان ثقافيًا كان عليه (وفق مناهج التدريس) أن يَرُهو بما لم

الإمارات.

٤ - التحدي الثقافي

جَرت منذ سنوات دراسةً شاملةً في فيجي أظهرت أنّ أشياء كثيرة تتعلق بالمرأة تغيرت بعد إدخال البرامج التلفزيونية الأميركية إلى هذه الجزيرة. فلقد ازدادت بصورة ملحوظة الأمراض المتعلقة بالوزن بين البنات، كما ازدادت نسب الانتحار بينهن، بالإضافة إلى هاجسهن المستمر في النحافة المفرطة. وجمالياً، تُنشر وسائل الإعلام الأميركية مقاييس ومعايير لا تعبّر عن سلامة المرأة وصحتها (من حيث الإصرار على النحافة المفرطة) ولا تعبّر عن تنوع الجماليات عالمياً. والعولة الثقافية تنفي التنوع في كل أشكاله، ويصبح التسوق في بيروت مثل التسوق في لندن وغيرها: فالمخازن هي هي، والأسلوب هو هو، والبضاعة هي هي. وتصبح المرأة سلعة واحدة في لونها وفي جسمها المحبّد. والويل للمرأة التي لا تُسجَم مع آخر صيحات الجمال الغربي؛ فعليها أن تُخضع لموضع جراح التجميل الذي يجني الثروات في بلدٍ مثل لبنان، حيث تسود عقدة الغربي أكثر مما تسود في الدول المجاورة له.

وبات من غير المسموح للمرأة العربية أن تكون تلك المرأة السمينية التي امتدحها طرفة في معلقته مثلاً. وانتشر تقليد المرأة الغربية (أو نموذج المرأة الغربية - لأن ٢٥٪ من السكّان في أميركا مصابون أو مصابات

الأشهر - السي أي إي - نحو ملياري دولار). وقد رفضت الحكومة الألمانية مؤخراً استعمال برامج «ويندوز ميكروسوفت» بعد دراسة وافية إثر نشر تقارير اكتشفت وجود رموز مشفرة لوكالة الأمن القومي الأميركي في ثنايا برامج ويندوز، الأمر الذي يسهل للوكالة المذكورة مهمة دخول كل وسائل الاتصال الحديثة. ولكن أين نحن من هذه التطورات؟ فنحن مازلنا مفتننين (ومفتننات) بالمنتجات الأميركية، والدولة اللبنانية في أجهزتها المختلفة تستعمل منتجات «موتورولا» وهي من أكثر الشركات ارتباطاً بالدولة اليهودية. وتُفجّم العولة الأمم المتحدة في ما تراه مناسباً، وتُفصّلها إذا ما اقتضت الضرورة. وفي عصر العولة تصبح الأمم المتحدة مهمشةً، مقارنةً بالشركات المتعددة الجنسية التي تُسهّم بصورة مباشرة (غير مؤامراتية) في صنع السياسة الخارجية الأميركية.

ويتحوّل شعار «الشفاقيّة» (وهو درج في الحقبة الحريية في لبنان) لا لمصاربة الفساد بل لأنّ الشعار تحوّل مطلباً من مطالب الشركات المتعددة الجنسية التي تودّ الحصول على كل مكنونات وأسرار الاقتصاد الوطني للسيطرة عليه. ويسهل في جو الشفاقيّة ما يسمّى «التجسس الصناعي»، أي استخدام أجهزة الاستخبارات للحصول على أسرار اقتصادية؛ وهذا ما حدث مؤخراً في دولة

الفرنكوفونية هي محاولة النفس الأخير في مواجهة فرنسا للهيمنة الثقافية الأميركية، وهي معركة لا تعيننا!

يكن فيه، وأن يَجَل بنفسه وبحقيقته؛ أو كما قال خليل حاوي: «نحن في بيروت مأساةٌ وُلدنا/بعقولٍ ووجوهٍ مستعاره!»

ويضرب الاقتصاد الثقافي العولمي صناعات الثقافة المحليّة، خصوصاً في مجالَي الموسيقى والأفلام. والنتاج الموسيقي اللبناني (والعربي) الحالي في الكثير منه غربي محض، وإن نطق بالعربيّة. وهذا لا يعني أن علينا أن نكتفي بأغنية محمد عبد الوهاب «يا أيها الرافدون تحت التراب!»

وصناعة الأفلام العالميّة في الهند ومصر وإيطاليا وفرنسا تمّ ضربها من قبل الصناعة الأميركيّة، التي ترصد للتوزيع والدعاية ميزانيةً تفوق ميزانية إنتاج الفيلم نفسه، الأمر الذي يقضي على إمكانية المنافسة الحرّة. وكل هذا بينما لا تنفك الحكومة الأميركيّة عن ترداد مقولة التجارة «حرّة».

والاعتراض على الهيمنة الثقافية الأميركيّة لا يَنحصر في البلدان النامية، بل إن فرنسا وإيطاليا مثلاً تُبديان اعتراضاً على الغزو الثقافي الأميركي. ولا تشكّل محاولة إحياء الفرنكفونية إلا محاولة النفس الأخير من قبل الحكومة الفرنسيّة، إلا أن حكومتنا الغيريّة النجيبة اختارت أن تُخترط في أتون معركة لا تعيننا نحن، ويختار وزير الثقافة أن يدشن عهد وزارته بالمعمعة الفرنكوفونية التي لا يصيبنا منها إلا

الزهو عند اللبنانيين الذين يدعون (أو يدعين) أنهم (أو أنهم) من خارج البلد، قلباً وقالباً.

الخلاصة: ما العمل؟

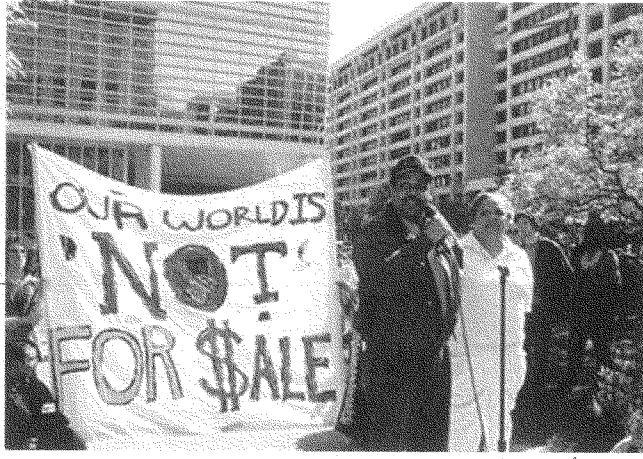
يجب أن نبتعد عن خلاصة كتاب لينين: ما العمل، الذي أراده مؤلفه سلاحاً فكرياً في أيدي نخبةٍ اختارت نفسها بنفسها، واختارت أن تُفعم العمال باسمهم هم. فمواجهة العولمة تأتي من قطاعات الشعب أو لا تأتي؛ والكلام عن «پوليتراريا» في هذا الوقت يفتقر إلى الحد الأدنى من الدراية بأصول طبيعة التشكيلات الاقتصاديّة الحديثة، ويتناسى غياب الوعي الطبقي وسيادة وعي السوق الاستهلاكي الذي يخدم استمرار الهرم الطبقي أكثر - مثلاً - من وجود الطبقة الوسطى التي هدم بنيانها بنجاح ما بعده نجاح رئيس الحكومة رفيق الحريري. والطبقة العماليّة كفتة اجتماعيّة مناهضة أصيبت بهزيمة ماحقة من طرف العولمة، لأن تهديدها أو ترويعها قضياً بصورةٍ شبه نهائيّة على الحركة النقابيّة.

هنا يَلعب الطلبة (ذكوراً وإناثاً طبعاً) دوراً هاماً؛ وكان لافتاً في حفلة تخرج طلاب الجامعة الأميركيّة وطالباتها أن يشجّب الطالب الخطيب النخبويّة الطبقيّة في التعليم. وكان تنظيم الطلبة مهماً جداً في الحركة المناهضة للعولمة في مدينة سياتل وواشنطن دي سي. وأما اجتماعياً

واقتصاديّاً، فيبدو أن الطلبة والطالبات باتوا الفئة الاجتماعيّة الأكثر استقلالاً (سياسياً واقتصاديّاً) لأنها لم تدخل غمار سوق العمل بعد، ولم تصبح مرتبنة للسيطرة الأخطبوطيّة لشركات العولمة وحكوماتها. وهذا صحيح أيضاً في لبنان، وإن كانت الحركة الطلابيّة لم تُظهر تسييساً حقيقياً بعد.

ودور الحركة الطلابيّة هام أيضاً لأن التعليم في ظلّ العولمة يصبح رديفاً للسوق الرأسماليّة، ومرتبناً بشركات السوق التي تستخدم استثماراتها في الجامعات لتحافظ على مناهج وسياسات متماشية مع مصلحة السوق. والعلم في لبنان (ثمّة ٤١ جامعة خاصة، والحبّل على الجرار) جزء لا يتجزأ من السوق الرأسماليّة ومن مصالح الطبقات العليا. والجامعات الرسميّة تبقى في منأى عن التطور التكنولوجي، ويعاني خريجوها (وخريجاتها) تمييزاً وظيفياً وراتبياً مهيناً. والسؤال الذي طرحه عنوانُ المقالة سؤال عن قدرة معظم سكان العالم على الإبقاء على حد أدنى من الوجود الإنساني في مقابل حرب شعواء، أشنع وأخطر بكثير من صعود البورجوازية الصناعيّة في القرن التاسع عشر. ونحن (بشراً وعرباً) مستهدفين ومستهدفات في حياتنا اليومية وفي مبادئنا وفي كرامتنا.

وكان النزاع الأخير بين الرئيس بوش وأوروبا حول اتفريقيّة «كيوتو» خير دليل:



«عالمنا ليس للبيع»: مظاهرة أمام البنك الدولي في ٢٩ نيسان (أبريل) ٢٠٠١

أي أن شهادة حسن السلوك الاقتصادي لا تأتي في عصر العولمة من ذوي (وذوات) الدخل المحدود والفقراء (والفقيرات) في لبنان، بل تأتي من جانب أجهزة العولمة العالمية. والمعركة في لبنان (وهي معركة لا لتجديد الحرب بل لمنع نشوبها من جديد) اقتصادية وسياسية. ولا ضير من الانخراط في حركة تعنى بالتغيير الديمقراطي إذا ما عملنا على بلورة ديمقراطية ثلاثنا (لا على غرار «الديمقراطيات الشعبية» المنبوذة): «ديمقراطية جذرية». وهذا المصطلح أو المفهوم بحاجة إلى صقل ومناقشة لأنه يمكن أن يُوْشَر إلى اتجاه لاقمعي ولاعربي رأسمالي. ذلك أن مفهوم الديمقراطية الجذرية يحاول أن يزاوج بين الحقوق السياسية الفردية وبين العدل الطبقي.

والمعركة عربيّاً تعني رفض ما يُفرض علينا من مُسلّمات وأولويات. وها هو الأمين العامّ الجديد للجامعة العربية (والذي يحبه كثيراً شعبان عبد الرحيم) يبدأ عهده الجديد بجولة خليجية تتّبع من التركيز على «خطر عراقي» مزعوم طبعاً.

وللبنان دور (وإن كان متواضعاً). لكنّ هذا الدور يُعَدَم بغياب دمج لبنان في دور عربي أكبر يُعنى بقضايانا، عربياً وبشراً... وإلا فعلى «خير أمة أخرجت للناس» السلام.

بيروت. كاليفورنيا

وإن على مضمض شديد.

وفي محاربة العولمة يمكن استخدام الأسلحة الفكرية لما بعد الحداثة. طبعاً، هناك مشاكل فكرية وممارساتية في نظريات ما بعد الحداثة، خصوصاً في فروعها العدمية وفي رفضها الكلي للمسلّمات، كلّ المسلّمات. لكنّ نظرية ما بعد الحداثة (خصوصاً في كُتُب ميشيل فوكو عن السجون والطب والمعرفة) مهمة لأنها تُرشدنا إلى طرق معارضة السلطة. ويذكّر فوكو بأنّ السلطة تتجلى في كل مكان، ومن الخطأ النظر إليها فقط في مركزها كدولة؛ فعلياً مناهضة السلطة (أو الحرية) في كلّ تجلياتها: في الإعلام، وفي المدرسة، وفي المؤسسات الدينية الخائفة دوماً، وفي الاقتصاد، وفي القرية، الخ.

إنّ نقد، أو نقض، المسلّمات مهمّ وضروري... اللهم إلا إذا قادنا ذلك إلى عدمية مُفرطة تُرفض الأمل والحل، أي حل. وعقلانياً، الوضع العربي والعالمي سيئ جداً، ولا يبشر بالخير أبداً. لكنّ يمكن الاسترشاد بمقولة غرامشي: «تشاؤم العقل وتفاؤل الإرادة». فوحدها الإرادة (والسواعد) قادرة على تغيير واقع عربي يشكو الجميع منه. وتفاؤل الإرادة يوجب رفضاً شاملاً لما يجري ويُفرض في لبنان وفي المنطقة وفي العالم. وهناك مغزى عميق للعنوان العريض لصحيفة المستقبل في ١٢ تموز: «صندوق النقد يُثني على إصلاحات الحكومة الهيكلية».

فالرئيس الأميركي أراد أن يكرّس لا أولوية مصالح الأميركيين والأميركيّات بل أولوية مصالح الشركات العملاقة والتي تُرفض حدوداً دنيا في الضوابط البيئية. فسكان أميركا (وهم ٤٪ من سكان العالم) مسؤولون (ومسؤولات) عن ٢٥٪ من تسريبات ثاني أكسيد الكربون في الجو، في الوقت الذي لا تزيد فيه تسريبات الهند والصين (وسكانهم ثلث البشرية) عن ٣ أو أربعة بالمائة من مجمل تسريبات هذا الغاز. ولا يتورّع بوش عن القول إنّ رفضه لكيوتو يعود إلى كونها لا تضع ضوابط صارمة على اقتصادات الدول النامية، أي على مرحلة التقلع الصناعي (التي مرّت بها الدول الغربية من دون حسيب أو رقيب أو ضوابط بيئية).

والحركة الطلابية ناشطة بيئياً لكنّها غير متجذرة (على الأقلّ في لبنان أو في الولايات المتحدة). فالهمّ ليس فقط رمي النقابات في السلال والأوعية الخاصة، بل المهم وحدة النضال ضدّ مختلف التحديات المتأتية عن العولمة. والحركة الطلابية في جامعة «بيل» مثلاً قامت قيامتها ضدّ قوانين حماية الملكية الفكرية، لأنها جعلت الأدوية الخاصة بأمراض الإيدز وغيرها في أفريقيا في متناول الأغنياء فقط، وشركات الأدوية الجشعة رفضت إعطاء تراخيص لإنتاج أدوية رخيصة. وأدت تلك الحركة إلى تأليب الرأي العام، الذي ضغط بدوره على الشركات التي رضخت،